الفصل الرابع

إيران ومضيق هرمز

تضيق فوهة الخليج العربي ما بين عُمان وإيران (بندر عباس)، بما يشبه عنق الزجاجة، تفصل الخليج العربي عن خليج عُمان والمحيط الهندي، وتشرف الإمارات العربية المتحدة على جزء من ساحله الجنوبي، تبدأ حدوده الشمالية من شبه جزيرة مسندم العمانية إلى اتصالها بجزيرة هنجام الإيرانية، مارًّا بجزيرة قشم حتى الساحل الإيراني في (بندر عباس)، وطول هذه المسافة ٢٨ ميلًا بحريًّا، وعلى حدود ساحل الإمارات يبدأ من رأس دبا إلى دماجه على الساحل الغربي العربي، ويبلغ عرض هذا الخط ٥٢،٥ ميل بحريّ، وتقع أضيق منطقة في هرمز ما بين جزيرة سلامة الكبرى العمانية وجزيرة لأراك الإيرانية ٢٠،٧٥ ميل بحريّ، وعمقه ما بين ٤٠- ٥٠ قامة، ومن الملاحظ أن عمق المياه في الجانب العماني أكثر من الجانب الإيرانية. وتحتوي المنطقة على جزر عدة، فالعمانية منها هي سلامة وبناتها، ويقابلها جزيرة لأراك الإيرانية، وهذا هو ممر السفن في الاتجاهين. أما الجزر التابعة لإيران فهي قشم ولأراك وهرمز موطن مملكة هرمز القديمة. وسواحل الخليج العربي تبلغ في الإمارات العربية المتحدة ٤٢٠ ميلًا، ثم السعودية ٢٩٦ ميلًا بحريًّا، ثم قطر ٢٠٤ أميال بحرية، والكويت ١١٥ ميلًا، والبحرين ٦٨ ميلًا، ثم عُمان ٥١ ميلًا، والعراق ١٠ أميال، ومن الجهة المقابلة تبلغ سواحل إيران على الخليج العربي ٦٣٥ ميلًا بحريًّا، إضافة إلى ساحلها المقابل لخليج عمان، وعلى مدخل الخليج العربي من جهة مضيق هرمز تقع ثلاث جزر إماراتية محتلة من إيران، وهي طنب الكبرى، وطنب الصغرى، وأبو موسى. وجزيرة (أبو موسى) هي الأقرب لساحل الإمارات، حيث

تبعد ٥٠ كيلومترًا، وتبعد عن الساحل الإيراني حوالي ٧٠ كيلومترًا، أما الطنب الكبرى فتبعد ٢٥ كيلومترًا عن الساحل الإيراني، والطنب الصغرى تبعد ٧٢ كيلومترًا عن الساحل العربي، وقد احتلت إيران هذه الجزر سنة ١٩٧١م.

وقديمًا تكونت مملكة هرمز على الساحل الإيراني، ثم اتخذت مركزًا لها في جزيرة قشم، وبعد الحكم الإسلامي امتد نفوذها إلى الساحل العربي، وإلى مدة ٢٠٠ سنة إلى أن احتلها البرتغاليون، فكانت تسيطر على حركة التجارة للموانئ الواقعة في الخليج. وقد وصفها ابن بطوطة حينما زارها سنة ١٣٢٥م إلى سنة ١٣٤٥م، وأن أسواقها مليئة بالبضائع الهندية والتوابل، واستولى عليها البرتغاليون ١٥٠٧-١٦٢٢م، وقد حاول الصفويون احتلال هرمز، ولكنهم لم ينجحوا إلا بمساعدة من بريطانية، وتولى سلطان بن سيف اليعربي طرد البرتغاليين، ثم جاء دور الهولنديين ونفوذهم في الخليج، فحاربوا البريطانيين في بندر عباس، فأضعفوا نفوذهم، وانتهى نفوذ الهولنديين سنة ١٧٦٥م، وحل محلهم النفوذ البريطاني، الذي نافسه النفوذ الفرنسي الراغب في الوصول إلى الهند، فعمدت بريطانيا إلى عقد اتفاقيات مع مشايخ الخليج لإبعاد الفرنسيين عنه، فأسست شركة الهند الشرقية التي تمكنت من السيطرة على التجارة في الخليج، وبعد اكتشاف البترول بدأ صراع بين بريطانيا وأمريكا على منابع النفط، فانسحبت بريطانيا سنة ١٩٧١م، وعند رحيل البريطانيين من هرمز أقدم الشاه على احتلال الجزر الإماراتية الثلاثة المذكورة، فسيطرت إيران على مضيق هرمز، ولكن لأهمية مضيق هرمز في حرية عبور شحنات النفط إلى العالم، التي تمثل ٦٠٪ من الاستهلاك العالمي، بسطت أمريكا نفوذها العام على مياه الخليج، وأصبح لها أساطيل على سواحله، لتؤمن عبور ناقلات النفط[1].

(١) علي ناصر ناصر: مضيق هرمز والصراع الأمريكي الإيراني، ص٣٠ وما بعدها، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١٣م.

وتخضع الملاحة في مضيق هرمز إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالمضايق الدولية، ومنها اتفاقية ١٩٨٢م، ويقع على عُمان وإيران مسؤولية تنظيم الملاحة في المضيق، حسب الأنظمة والاتفاقيات الدولية، يتبنيان نظام المرور البري الذي يقضي باستمرار المرور وعدم توقفه، والإعلان عن علم الدولة، حتى وإن كانت غواصة يجب عليها أن تطفو وترفع علمها، في حين أكثر دول الخليج العربية تطالب تبني نظام المرور الحر، غير المقيد حسب النظام الدولي، وهذا النظام يعني عدم مقدرة إيران أو عُمان على التحكم بالمرور لأي عذر كان، وهذا ما تميل إليه أمريكا.

ولمضيق هرمز أهمية كبيرة لدول الخليج، خاصة العراق والكويت والبحرين وقطر والسعودية، أما عُمان والإمارات العربية المتحدة فتملك منافذ بحرية أخرى في أعالي الخليج وبحر عُمان، ولهذا السبب، فإن السعودية قد عمدت إلى أنبوب نفط، يمتد إلى ما بعد مضيق هرمز على شواطئ الإمارات العربية المتحدة، كي لا يتم تحكم المضيق بتصدير نفطها من المنابع الشرقية، ويمثل مضيق هرمز أهمية كبيرة لإيران، لتصدير نفطها من عبادان ومن جزيرة خرج، حيث تقعان شمال المضيق. ويمثل مضيق هرمز أهمية إستراتيجية لأمريكا والغرب، فهو السبيل إلى إمدادهم بالنفط الخام، وقد كشفت أزمة سنة ١٩٧٣م النفطية هذه الأهمية، فعند حرب العرب مع إسرائيل سنة ١٩٧٣م قطع الخليجيون وخاصة السعودية تصدير النفط من الخليج إلى أمريكا وإلى الغرب، وكان ذلك بعزيمة من الملك فيصل رَحِمَهُ ٱللَّهُ، وعلى الرغم من تهديد أمريكا باحتلال منابع النفط، إلا أن دول الخليج صمدت إلى أن انقشعت الأزمة سنة ١٩٧٤م، ولكن أمريكا وضعت في سياستها ضرورة تدفق نفط الخليج من خلال مضيق هرمز، وتحييد أي قوى تعرقل ذلك خاصة الاتحاد السوفيتي وإيران، وعند احتلال الاتحاد السوفيتي لأفغانستان، فسرت أمريكا ذلك برغبة السوفيات الوصول إلى نفط الخليج، ولذا قررت في عهد كارتر الحرب لإخراج السوفيات من أفغانستان، وبسبب ازدياد نفوذ إيران والعراق على الخليج، قرر كارتر سياسة الاحتواء المزدوج، لضمان

تدفق النفط وعدم تحكمهما على الرغم من تهديدات إيران بإغلاق مضيق هرمز. وربما كانت دوافع أمريكا لاحتلال العراق وإخراجه من الكويت، يعود بشكل أساس إلى إبعاد العراق من أن يكون قوة تهدد بقطع النفط، لأن أمريكا تستورد ١٢٪ من نفط الخليج، وأوروبا ٦١٪، واليابان والصين ٧٪ و٣٩٪ إلى دول أسيا، ولذا تحرص أمريكا على استقرار بلدان الخليج واستقرار أسعار النفط، لأن في ذلك استمرارًا لتدفق الأموال إلى الأسواق الأمريكية والأوروبية وخاصة مبيعات الأسلحة.

كيفية إغلاق مضيق هرمز:

يتمثل في مضيق هرمز خطان بحريان: الخط الداخل إلى الخليج والمتجه شمالاً، وهذا يحاذي الجانب الإيراني، وعرضه ٤،٥ ميل، وفي المقابل خط للسفن الخارجة من الخليج والمتجه جنوبًا، والمحاذي لدولة عمان، وعرضه ١،٥ ميل، وبين الخطين يفصل بينهما ميل واحد، لتفادي الاصطدام، وهذا حسب ترتيب الأمكو المتفق عليه.

والإغلاق قد يتم بوضع الألغام البحرية في الممر، وسبق أن وضعت إيران ألغامًا بحرية في بعض المواضع للسفن العراقية في أثناء الحرب الإيرانية العراقية، ووضع الألغام سبق عمله في سد مضيق الدردنيل في أثناء الحرب الأولى سنة ١٩١٥م، وتسبب ذلك برفع أقساط التأمين، ودفع الولايات المتحدة بإرسال كاسحات الألغام، ويمكن أن يتم إغلاق المضيق عن طريق القوة العسكرية والصاروخية، يساعد إيران في ذلك كثرة الجزر القريبة من المضيق، والتواجد العسكري الدائم فيها، وقد سبق أن هددت إيران بإغلاق المضيق إذا ما هوجمت في الحرب. وتهدد إيران بإغلاق المضيق إذا ما هوجمت مصالحها، في حين ترى دول الخليج العربي أن مضيق هرمز يجب أن يبقى مفتوحًا في جميع الأحوال بوصفه ممرًّا دوليًّا، لا يجوز لإيران ولا لعُمان التحكم فيه. وتخوفًا من

إغلاق المضيق عمدت دول الخليج والعراق إلى إجاد بدائل لتصدير نفطها، ففي شمال العراق خط من كركوك إلى جيهان في تركيا، كما أن هنالك خطًّا لنفط جنوب العراق يتجه من البصرة إلى ينبع مارًّا بالسعودية، وهو خط معطل في الوقت الحاضر، وأما في السعودية فهناك خط يصدر النفط من المنطقة الشرقية إلى ينبع على البحر الأحمر، كما أن هناك مشروع خط للتصدير، يتجه إلى عمان والإمارات، متجاوزًا جنوبًا مضيق هرمز، أما إيران فركزت تصدير نفطها إلى موانئها جنوب المضيق، وكذلك أنشأت خطًّا يتجه إلى تركيا. وهذه البدائل وإن كانت مكلفة إلا أنه يلجأ إليها لتصدير النفط جزئيًّا، ويبقى الكثير من نفط الخليج يصعب تصديره في حال إغلاق المضيق. ومن هنا يمثل مضيق هرمز أهمية كبيرة للتجارة الدولية ولأمريكا على الخصوص، ولهذا فقد عمدت إلى تواجد قواتها العسكرية في كل من الكويت وعُمان وقطر والإمارات، كما يمثل تواجدها في قاعدتها العسكرية في جزيرة جاريسيا في المحيط الهندي، بحيث تمثل أهمية كبيرة للسيطرة على المنطقة[1].

ولكن مضيق هرمز يمثل أهمية كبيرة إلى الهند والصين، من حيث إنه يوفر ٤٠٪ تقريبًا من احتياجاتهم النفطية.

وللأسباب السالفة أمام الدول خيارات عدة لضمان أمن الخليج ومضيق هرمز، وهذه الخيارات تلخص فيما يلي:

١- **خيار الأمن الذاتي**: ويقصد به الاعتماد على دول مجلس التعاون الخليجي، وأنها بذاتها يجب أن تصبح قادرة على حماية الخليج، وحماية مصالحها، من خلال مضيق هرمز، واستبعاد أي قوى أخرى منافسة.

٢- **خيار الأمن القومي العربي**: ويقصد به وضع مسؤولية أمن الخليج ومضيق هرمز أمام الدول العربية جميعها، وإحياء منظومة الدفاع

(١) علي ناصر ناصر: المصدر السابق، ص١١٦ وما بعدها.

العربي المشترك، لتصبح حقيقة فاعلة، تمتد إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، وهذا يتطلب وحدة تكامل عسكري وإبعاد النفوذ الأجنبي عن المنطقة.

٣- **خيار الأمن الإقليمي**: ويقصد به اقتصار أمن الخليج والمضيق على جميع الدول المطلة على سواحله، أي من ضمنها إيران، وهذا الخيار يتطلب انسجام السياسة الإيرانية، خاصة مع دول مجلس التعاون.

٤- **الخيار الدولي**: ويقصد به إسناد أمن الخليج إلى الدول التي لها مصلحة في بسط أمنه، وأنها قادرة على التفاهم وحمايته فيما بينها. وهذا الخيار يبدو مستحيلًا، طالما كانت مصالح تلك الدول متعارضة فيما بينها.

ومن الناحية العملية، فإن استقرار الخليج العربي يعتمد على القوة العملية الواقعية على شواطئه، ومدى تعاونها أو تعارض مصالحها، وفي الوقت الحاضر تبدو أمريكا هي الواقع العملي الذي يبسط نفوذه على الخليج، وعلى مضيق هرمز، وقد أثبتت الحرب العراقية الإيرانية هذا الواقع.